بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

وخلاصة التفسير الثاني في عبارة الكفاية: هو دعوى اتحاد عدم الضد مع ضده في المرتبة، لاستحالة اجتماع الضدين في عالم الرتب كما يستحيل اجتماعهما في الزمان، فلا يكون عدم الضد مقدمة لوجود ضده لاقتضاء المقدمية اختلاف المرتبة.

وتحقيق النتيجة يعتمد على ذكر عدة مسائل:

المسألة الأولى: هل يعتبر في استحالة اجتماع الضدين وحدة المرتبة كما يعتبر في استحالة اجتماعهما وحدة الزمان والمكان؟ مثلا: القيام في الساعة الخامسة ليس مضادا للقيام في الساعة السادسة لاختلاف الزمان، وقيام زيد ليس مضادا لقيام عمرو وإن اتحد الزمان لاختلاف المكان، فالزمن والمكان مما يعتبر وحدتهما في استحالة اجتماع الضدين، ولكن مضافا إلى ذلك هل يعتبر في استحالة اجتماع الضدين وحدة المرتبة؟ وهذا البحث بحثٌ في تضييق دائرة الاستحالة، لأنه إذا اعتبر في امتناع اجتماع الضدين وحدة المرتبة مضافا لاعتبار وحدة الزمان والمكان فلازمه تقييد دائرة الاستحالة بأن لا تتحقق إلا في ظرف وحدة الزمان والمكان والمرتبة معا.

وقد أفيد في المقام بأنه لا يعتبر في ذلك اتحاد المرتبة، فإن استحالة اجتماع الضدين تشمل الضدين المختلفين في المرتبة، فإن المهم هو امتناع اجتماع الضدين في موضوع واحد في زمن واحد، سواء اكانا متحدين في المرتبة أم مختلفين، فإن مقتضى كمال التنافر بين الضدين أن لا يسعهما موضوع واحد في زمان واحد وإن اختلفا بحسب الرتبة. مثلا: لو فرض أن السجود لا يتحقق إلا بالقعود، أي: لا يستطيع الإنسان أن يسجد إلا إذا قعد، فالسجود متفرع على القعود، مما يعني أنه متأخر رتبة عن القعود لتفرعه عليه تفرع المشروط عن شرطه، ومع ذلك يستحيل اجتماعهما في الجسم في آن واحد وإن كانا مختلفين بحسب الرتبة.

المسألة الثانية: لو فرض أن الضدين في زمانين، أو في مكانين، ولكن كانت الرتبة واحدة فهل يعقل

اجتماعهما؟ وهذا بحث في توسعة دائرة الإستحالة – عكس ما فرض في المسألة الأولى – و قد جعلت هذه المسألة نكتة الإستدلال – في تقرير المحاضرات – لكلمات سيدنا الخوئي قدس سره تفسيرا لعبارة الكفاية ، وهي استحالة اجتماع الضدين في رتبة واحدة وإن كانا في زمانين أوفي مكانين ، بمقتضى المقابلة بينهما.

حيث أفيد في [المحاضرات ج٤٤ – ج٢ص ٣٠٢–] (إن المعاندة بين الضدين كما تقتضي استحالة اجتماعهما في التحقق والوجود في زمن واحد.، كذلك تقتضي استحالة اجتماعهما في مرتبة واحدة) (فكما أن استحالة اجتماعهما في زمان واحد تستلزم ضرورة عدم أحدهما في ذلك الزمان ، كذلك استحالة اجتماعهما في رتبة واحدة تستلزم ضرورة عدم أحدهما في تلك الرتبة).

وقد ناقش في ذلك سيدنا الخوئي قدس سره [في المحاضرات ج٣ ص٢٠ والموسوعة ج٤٤ ص٣٠٨– ٣٠٩] بأن التقابل بسائر أنواعه – تناقضا كان أم تضادا أم تماثلا – لا علاقة له بعالم الرتب العقلية، أي أن ساحة التقابل هي الواقع الخارجي، وأما لوافترض أن الضدين مثلا في زمانين أو في مكانين فلا يستحيل اجتماعهما ولو كانا في رتبة عقلية واحدة.

بينما بنى السيد الشهيد قدس سره بحسب تقرير [البحوث ج٢ ص٣٠٠] على خلافه: (وهذه الدعوى على عكس سابقتها توسعة لدائرة الإستحالة بين الضدين وإسرائها لعالم الرتبة أيضا الذي هو عالم التحليل العقلي) إلى أن قال: (كما لا يصح دعوى أن التنافي بين الأضداد إنما هو بلحاظ عالم الوجود الخارجي والزمان دون الرتب، فإن العلة والمعلول لا يجتمعان في رتبة واحدة، بمعنى أنه يستحيل ثبوتهما معا في رتبة بلحاظ عالم التحليل العقلي ، فالتضاد في عالم الرتب أيضا معقول كعالم الوجود الخارجي).

وتحقيق ماهو الصحيح في المقام يقتضي بيان مطالب:

الأول: إن ما سبق من أن العلة متقدمة رتبةً على المعلول بالعلية، والجزء متقدم على الكل بالطبع ونحوه، ليس المقصود به أن في وعاء الخارج رتبة وراء الوجودين، وإنما هذه الرتب أمور انتزاعية ليس لها ما بإزاء في الخارج، وإنما هي واقعية بواقعية منشأ انتزاعها، لا بواقعية ما بإزائها، فما في الخارج ليس إلا العلة والمعلول لا مرتبة العلية، غاية ما في الأمر أن الذهن ينتزع من عدم تخلف المعلول عن العلة التامة مفهوم مرتبة العلية، كما أن الذهن ينتزع مما يرى (أنه لا يوجد الكل إلا إذا وجد الجزء دون العكس

لعلقة ماهوية بينهما) أن الجزء متقدم بالطبع على الكل، فرتبة العلية والاقتضاء والتجوهر والشرطية كلها أمور انتزاعية، أي: رتب عقلية تحليلية، لذلك يرد السؤال وهو أنه لو أغمض النظر عما في الخارج وفرض أن الضدين في عالم الخارج لا يتمانعان لأنهما في زمانين أو مكانين فهل يستحيل اجتماعهما بحسب الرتبة العقلية التحليلية أم لا؟

الثاني: أن العقل لايدرك أكثر من امتناع الضدين أو النقيضين أو المثلين بحسب عالم الخارج ، وهو الموافق لما أفيد في علم المعقول من أنه لا تقابل إلا بلحاظ عالم الوجود، فقد ذكر القوشجي في شرح التجريد [ص١٠٤] أن قولهم: المتقابلان هما اللذان يمتنع اجتماعهما في (زمان واحد) مدخولٌ، لأنه لا حاجة إلى ذكر الزمان فإن التعبير بالاجتماع يغني عن إضافة قيد الزمان لأن الاجتماع لا يكون إلا في الزمان، فقيد الزمان قيد مستدرك.

ورد اللاهيجي في شوارق الإلهام على هذا الاعتراض [ص١٩٢] وأيده المحقق الدواني في حاشيته على شرح القوشجي، فقال: إن قيد (في زمان واحد) احترازي لا مستدرك، وذلك احترازا عن اجتماعهما في رتبة أو شيء آخر، مما يعني أن الإجتماع في رتبة ليس موردا للتقابل الممتنع، كما ذكر في نهاية الحكمة [الفصل التاسع، مبحث التضاد، ص٥٧٩] أن التضاد عبارة عن الأمرين الوجوديين اللذين بينهما غاية التنافر بحيث يأبى كل منهما أن يجتمع مع الآخر وجودا، وفي الفصل السادس في تقابل التناقض [ص٥٦١] قد أفيد أنه لا تقابل بين الإنسان واللاإنسان من حيث المفهوم ، وإنما التقابل بين محكييهما في عالم الخارج ، لأن مرجع قولنا: (إنسان ولا إنسان) إلى وجود الإنسان ولا وجود الإنسان، فلأجل رجوع مفهوم الإنسان واللاإنسان إلى الوجود واللاوجود كان بينهما تقابل، وعدم التقابل في المفاهيم بماهي نظير ماذكر في الحكمة أيضا: من أن مرتبة تقرر الماهية مما لا تناقض فيها، حيث قال في المنظومة:

فليست الا هي من حيث هي ... مرتبة نقائض منتفية

فالماهية في مرتبة تقررها ليست إلا هي لا موجودة ولا لاموجودة بمعنى عدم أخذ أي منهما في حدها.

كما ذكر في الفصل الخامس في مسألة استحالة اجتماع المثلين أن المثلين هما الأمران المشتركان في ماهية

نوعية، واستحالة اجتماعهما تعني استحالة أن يوجدا بوجود واحد مع أنهما اثنان، لاستلزامه التناقض.

الثالث: إن امتناع اجتماع الضدين في رتبة واحدة مقابل امتناع اجتماعهما في زمان واحد عبارة مبهمة تحتمل وجوها بعضها تام وبعضها غير تام:

أحدها: امتناع المعية بين الضدين في الرتبة بمعنى: امتناع نشؤ الضدين في الخارج عن علة واحدة، وإن كانا في زمانين، وهذا تام في فرض دون فرض آخر، فإنه إن كان الزمن دخيلا في العلية فلايمتنع الاجتماع لكونهما علتين حيئذ لا واحدة وهو خلف الفرض، وإن كان الزمن مجرد ظرف فالنكتة في الامتناع ليس استحالة اجتماع الضدين في رتبة واحدة، بل النكتة أنه خلف السنخية بين المعلول والعلة، إذ لايعقل كون علة واحدة مسانخة لحقيقتين بينهما غاية التنافر، وهذا لا يختص بالضدين بل يشمل علية شيء واحد لأمرين مختلفين سنخا وإن لم يكونا ضدين.

ثانيها: بما أن الضدين عرضان متعاقبان على موضوع واحد، فالمقصود هو امتناع اجتماع الضدين في موضوع ذي رتبة واحدة في الخارج، كامتناع اجتماع الفقاهة والبلاهة في مرتبة إنسانية خارجية، مقابل اجتماعهما في الخارج في زمان واحد، وهو إما فرض غيرحاصل في نفسه بغض النظر عن إمكانه وامتناعه أو فرض ممكن، فإنه إن كان الزمن واحدا فالمناط في الامتناع هو وحدة الزمن لاوحدة الرتبة كمورد مستقل في مقابله، وإن كان الزمن متعددا فهو فرض ممكن عقلا.

ثالثها: أن يدعى استحالة امتناع الضدين في عالم الرتب العقلية التحليلية بغض النظر عن عالم الوجود ، وهو مما لا يحكم العقل به كما سبق بيانه، وأما استحالة ثبوت العلة والمعلول في رتبة عقلية واحدة فالمناط فيه هو محذور الخلف لاختلافهما في الرتبة عقلا، لا لأجل امتناع التقابل في الرتب العقلية ، فهو نظير أن يقال: إن الضد هو عين ضده عقلا .

والحمد لله رب العالمين